محددات الانفاق الاستثماري والجاري في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 1980–2014)

Determinants of Investment and Current Spending in Algeria (a Study Record For The Period 1980–2014)

د. زحوفي نورالدين*، جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة (الجزائر)

n.zahoufi@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام : 2022/09/23؛ تاريخ القبول : 2022/11/15؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص : تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المحددة لهيكل الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري لفترة زمنية تمتد من1980إلى2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك توجه للدولة نحو زيادة الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري بداية من عام 1999، رغم ذلك يبقى الانفاق الجاري يحتل النسبة الأكبر من الانفاق العام، وتتمثل محددات الانفاق الجاري في الجباية البترولية (علاقة طردية)، الجباية العادية (علاقة طردية)، والناتج المحلي الاجمالي(علاقة طردية)، الواردات ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث أن كل من الناتج المحلي الاجمالي، الواردات والجباية العادية هم محدداته الاساسية، أما محددات الانفاق الاستثماري تتمثل في الجباية البترولية (علاقة طردية)، الصادرات (علاقة طردية)، الواردات(علاقة طردية)، الناتج المحلي الاجمالي ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي والواردات هما المحددان الأساسيان له، وأوصت الدراسة بإشراك القطاع الخاص في تشييد المشاريع الاستثمارية لقليل الضغوط المفروضة على الدولة، وعدم الاعتماد على زيادة الضرائب لتمويل الانفاق العام، لأن زيادة الضرائب تؤدي لزيادة الانفاق الجاري فقط ولا تؤدي لزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي، وتطوير السوق المالي الذي من شأنه ان يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مصادر لتمويل شقي الانفاق الحكومي.

الكلمات المفتاح : انفاق ؛ حكومي ؛ جاري ؛ استثماري ؛ دراسة قياسية؛ ols.

تصنيف JEL : E42 ؛ D22؛ D23؛ B24

Abstract:

The study aims to identify the most important determinants of the structure of government spending in the Algerian economy for a period of time stretching from 1980 to 2014 using ordinary least squares OLS, the study concluded that there is a tendency for the state to increase investment spending on current expenditure account beginning of 1999, although it remains current expenditure It occupies the largest percentage of public spending, the determinants of current expenditure in the petroleum levy (positive correlation), regular collection (positive correlation), and GDP (positive correlation), imports and balance the budget relationship counterproductive, as each of the GDP, imports and collection ordinary are determinants basic, but the determinants of investment spending is the petroleum levy (positive correlation), exports (positive correlation), imports (positive correlation), gross domestic product and balance the budget relationship counterproductive, since the GDP and imports are determinants two primary him, and recommended the study involving the private sector in the construction of investment projects for a few pressures on the state, and not rely on tax increases to finance public spending, because tax increases lead to increase only current expenditure and do not lead to increased government investment spending, and the development of the financial market, which would contribute to economic development and providing sources of financing for Naughty government spending.

Keywords: spending ; government ; current ; investment ; a study record; OLS.
Jel Classification Codes : E42 ؛ D22؛ D23؛ B24

* د. زحوفي نورالدين

I- تمهيد :

يعّد الإنفاق العام من أكثر المواضيع التي تناولها كتاب المالية العامة، حيث كان محل جدال خاصة تلك المتعلقة بأهميته ودوره في النشاط الاقتصادي، وكانوا يرون أن الإنفاق غير منتج ولا يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة ومن واجب الدولة تخفيضه، وفي ظل أزمة الكساد الكبير(1929-1933) برز الفكر الكينزي الذي رأى أن السبيل الوحيد للخروج من حالة الكساد هو تحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام، وبذلك كسب الإنفاق العام مكانة هامة في الاقتصاد وزالت تلك النظرة الكلاسيكية الضيقة، كما تناولته عدة دراسات بعد ذلك إلى أن أصبح من بين أدوات السياسة المالية في الوقت المعاصر، ويشمل هيكل الانفاق العام عموما على الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الذي يعتبر أهم شق في الانفاق الحكومي الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويرتبط الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بعوامل عديدة (اقتصادية، مالية ، سياسية، اجتماعية ومؤسسية) تؤثر فيه. وعلى ضوء هذا العرض يمكن طرح السؤال الجوهري التالي:

ما هي أهم محددات الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ما هي محددات هيكل الانفاق الحكومي حسب مختلف النظريات الاقتصادية ؟
- هل يمكن اعتبار الجباية البترولية المحدد الرئيسي والوحيد لكل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر ؟
- ما تأثير تغير معدل سعر الصرف لكل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر ؟
- ما مدى فعالية النظام المصرفي في تمويل شقي الانفاق الحكومي في الجزائر ؟
- هل تؤدي زيادة الضرائب الى زيادة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي بنفس النسبة؟
- هل يرتبط الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر بمتغيرات اجتماعية ؟

ت. فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعلاه ، ارتأينا طرح الفرضيات المحتملة التالية :

- المحددات النظرية لكل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي عديدة.
- الجباية البترولية هي المحدد الاساسي لشقي الانفاق الحكومي في الجزائر ولكن ليس الوحيد وهناك عوامل أخرى كذلك تؤثر على الانفاق الحكومي ولو بدرجة اقل من الجباية البترولية.
- زيادة حصيلة الضرائب تؤدي الى زيادة في الانفاق الجاري بنسبة أكبر من زيادة في الانفاق الاستثماري في الجزائر.
- يوجد علاقة طردية بين معدل سعر الصرف وهيكل الانفاق الحكومي في الجزائر .
- ضعف اداء الجهاز المصرفي حالا دون تمويل الانفاق الاستثمار الحكومي، وبتالي فهو لا يعتبر من العوامل التي تؤثر عليه في الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة أساسا لمحاولة نمذجة العلاقة بين حجم الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري و اهم العوامل المفسرة لهما في الجزائر، وكل ذلك حتى يسهل لواضعي السياسات الاقتصادية معرفة تأثير إجراءاتهم المختلفة على هيكل الانفاق الحكومي ويمكنهم من اختيار الادوات المناسبة لتحقيق الاهداف المنشودة، وبغية اقتراح حلول وتوصيات من شأنها أن تساعد في رسم مضامين السياسة الإنفاقية المستقبلية والحفاظ على التوازنات المالية للدولة .

وترتكز هذه الدراسة على بيانات تمتد من 1980 الى 2014، مستمدة من مختلف المصادر الرسمية اهمها (منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية وقاعدة بيانات البنك الدولي)، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي و المنهج القياسي وادواته بغية تحليل ودراسة تطور المعطيات الاحصائية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

بخصوص الدراسات السابقة فقد إعتمدنا على مجموعة من دراسات الوطنية والأجنبية، غير انه هناك نقص بالنسبة للدراسات القياسية على مستوى الجزائر، ومن جملة الدراسات التي تصب حول موضوع دراستنا، نذكر مايلي:

– دراسة عبد القادر قداري(2014): هدف الدراسة هو معرفة مدى تأثير النمو السكاني على النفقات الحكومية في الجزائر للفترة (1990-2012) من خلال تحديد العلاقة بين النفقات الحكومية لمتغير تابع والنمو السكاني كمتغير مستقل باستخدام المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وبالإعتماد في تقدير النموذج طريقة المربعات الصغرى العادية MCO وبالإستعانة ببرنامج***Eviews* 7.2**، توصل الباحث من خلال الدراسة القياسية الى وجود أثر متذبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات الحكومية حتى ثلاث فجوات)سنوات(متأخرة زمنيا، وتظهِر هذه العلاقة شيئا مهما وهو التأثير الديناميكي للنمو السكاني على النفقات الحكومية في شكل دالة خطية، كما تم قياس القوة التفسيرية للنموذج وتبين بأن النمو السكاني يتحكم في 69.09% في تزايد النفقات الحكومية في الجزائر، كما توصلت الدراسة عن عدم وجود علاقة سببية من النفقات الحكومية بإتجاه النمو السكاني مما يعني ان النفقات الحكومية لا تؤثر في زيادة عدد السكان؛ وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من بينها هيكلة الانفاق الحكومي لصالح النفقات ذات الطابع الاجتماعي بما يساهم في رفع مستوى معيشة سكان الجزائر والتقيل من التفاوت في المداخيل، من خلال نموها بمعدل يتماشى أو يفوق معدل النمو السكاني، مع أخذ عجز الميزانية بعين الاعتبار ومحاولة وضع مجال له كي لا يتعداه، ليس من خلال ضغط النفقات الحكومية بل بانتهاج سياسة انفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت الانفاق الحكومي (قداري، 2014).

– دراسة Usenobong F. Akpan(2013): عنوان الدراسة محددات الانفاق الحكومي في المدى الطويل : تحليل تفصيلي في نجيريا، هدف الدراسة البحث عن محددات المدى الطويل للتوسع الملحوظ في الانفاق الحكومي في نجيريا باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتحديد العوامل الرئيسية(الاقتصادية، السياسية والديمغرافية) المحددة لحجم الانفاق الحكومي، باستخدام بيانات السنوية لمدة 51 عام (1960-2010) (AKPAN, 2013) ، وتوصلت الدراسة في النتائج التالية :

- تدفق المساعدات الخارجية يساهم في التوسع في النفقات الحكومية الجارية على حساب الانفاق الرأسمالي ؛
- خدمة الدين يقلل من حجم مكونات النفقات الحكومية في المدى الطويل؛
- الايرادات هي المحدد الرئيسي الذي يفسر نمو الانفاق الحكومي في المدى الطويل؛
- -الانفتاح التجاري لديه علاقة سلبية على النفقات الحكومية في المدى الطويل؛
- زيادة عدد السكان (معظمها في المناطق الحضرية) يؤدي الى ارتفاع الانفاق الحكومي؛
- ترتبط فترة الانتخابات مع انفاق حكومي استهلاكي اعلى.

– دراسة علي سيف المزروعي(2012): هدف الدراسة هو البحث التفصيلي في النفقات الحكومية للموازنات الحكومية في دولة الامارات العربية المتحدة ،وتحديد اثر هيكل النفقات الحكومية على التوازن الاقتصادي وبيان اثر القطاع النفطي على الموازنات الحكومية ودورها في عملية التنمية والتوازن الاقتصادي، وكذا تفسير الانفاق الحكومي والعوامل المؤثرة فيه للفترة (1990-2009) باستخدام مجموعة من النماذج الاحصائية (المزروعي، 2012). توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

- عجز الموازنات الحكومية في دولة الامارات خلال فترة(1990-2004) سببه زيادة النفقات الحكومية وليس التذبذب في اسعار النفط في السوق العالمية، في حين أن فائض الموازنات الحكومية للدولة التي تحققت خلال الفترة(2005-2009) سببه زيادة أسعار النفط في السوق العالمية وليس بسبب محاولة الحد من تزايد النفقات الحكومية.

- ان الانفاق الحكومي يتأثر إيجابيا وبصورة جوهرية بالإيرادات الحكومية في الميزانية التشغيلية للدولة، حيث ان الايرادات الحكومية تتحكم بنسبة 77% من التغيرات التي تحصل في الانفاق الحكومي .

- تأثر الانفاق الحكومي ايجابيا وبصورة معنوية بالإيرادات المتوقعة، كما ان الايرادات المتوقعة تساهم بنسبة 67 % في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الانفاق الحكومي .

- يؤثر الانفاق الحكومي ايجابيا وبصورة جوهرية على الناتج المحلي الاجمالي ، حيث الانفاق الحكومي يتحكم بنسبة 90 % في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي .

واوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها:

– لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة الحكومية بطريق فعالة، ينبغي ترشيد الانفاق الحكومي والحد من الانفاق الحكومي الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الايرادات الا في الحالات الحتمية.

– ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عنصر وحيد للدخل كالبترول الذي يؤدي الى حصول انحرافات كبيرة في عناصر ميزانية الدولة بسبب تقلبات التي تحصل في اسعار البترول.

– دراسة c.okaforand and o.Eiya 2011 : جاءت هذه الدراسة بعنوان محددات نمو الإنفاق الحكومي: تحليل تجريبي في نيجيريا، تسعى هذه الدراسة للتأكد من نمو الإنفاق الحكومي وتحديد العوامل المسؤولة عن هذا النمو في نجيريا للفترة (1999-2008) من خلال اربعة مؤشرات اقتصادية (التضخم، الدين الحكومي، وإيرادات الضرائب والسكان)، وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغري العادية (OLS (c.okafo & o.Eiya, 2011، حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

– معدل التضخم لديه علاقة سلبية مع إجمالي الانفاق الحكومي.

– عدد السكان لديه علاقة إيجابية مع إجمالي الانفاق الحكومي.

– الدين الحكومي لديه علاقة إجابية مع إجمالي الانفاق الحكومي.

– عائدات الضرائب لديها علاقة إجابية مع إجمالي الانفاق الحكومي.

– الإنفاق المستقل يأخذ قيمة سالبة.

وأصت الدراسة ضرورة تمرير مشروع قانون المالية على القانون في الوقت المناسب للحد من عجز الموازنة والدين الحكومي وآثارها على الاقتصاد.

I.1– الإطار النظري للدراسة

سنعالج في هذا المحور مكونات هيكل الانفاق العام والعوامل المحددة لحجم الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري والنظريات المفسرة له، كما نقوم بتحليل تطور الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الجزائر خلال فترة الدراسة.

I.1.1.مكونات هيكل الانفاق الحكومي:

سوف نقتصر على تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر الذي يتكون من (الجمهورية الجزائرية،1984 ،ص ص 198.199):

I.1.1.1– التقسيم الإداري: حسب **المادة 20** من القانون **17/84** تقسم النفقات حسب التقسيم الإداري إلى:

أ – حسب الدوائر الوزارية: توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.

ب – حسب طبيعة الاعتمادات: تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.

I.1.1.2– التقسيم الوظيفي: يقسم الإنفاق العام وفق التقسيم الوظيفي بتجميع الإنفاق العام حسب الوظائف الكبرى للدولة، وفي هذا السياق تقسم الوظائف إلى أربعة مجموعات هي (يرقي،2011 ،ص 198) :

أ – الخدمات العامة: وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع.

ب – الخدمات الاجتماعية والجماعية: وتضم التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي والخدمات الجماعية (تعمير، سكن، ترفيه...إلخ).

ج – الخدمات الاقتصادية: وتتضمن أساسا الفلاحة، الصناعة، النقل.

د – نفقات غير قابلة للتخصيص: وتتضمن فائدة الدين العام، رد القروض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها.

I.1.1.3– التقسيم الاقتصادي: يقسم المشرع الجزائري الإنفاق العام حسب المعيار الاقتصادي إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أ – نفقات التسيير: وهي النفقات المخصصة لتسيير واستمرار نشاطات مختلف الهيئات والمرافق العامة وتظهر في الجدول "ب"، وطبقا للقانون 17/84 في نص المادة 24 الموضح في الجريدة الرسمية تجمع نفقات التسيير في اربعة أبواب تتمثل في أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطة العمومية النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية (الجمهورية الجزائرية،1984،ص 1042).

ب – نفقات الاستثمار: تتمثل نفقات الاستثمار أو التجهيز في النفقات ذات الطابع الاستثماري ويتم التقسيم في الجزائر حسب القطاعات وفق المخطط الإنمائي السنوي وتظهر بالجدول "ج" طبقا لقانون المالية السنوي في المادة 35من القانون 17/84 وتوزع وفق ما يلي (يرقى،2011 ،ص ص 199.198):

– العناوين: وهي ضمن ثلاثة عناوين (أبواب) وتشمل كل من:

– الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال.

– **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

I.1.2. العوامل المحددة لهيكل الانفاق الحكومي

I.1.2.1.عوامل سياسية: يتحدد حجم الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي الا عدة اعتبارات منها (شحاتة، 2009، ص7):

– **صانع القرار الانتهازي:** يعُرف في الأدبيات بالاستخدام السياسي للإنفاق الحكومي أو ما يعرف بدورة الأعمال السياسية (Political Business Cycl) حيث ترتفع مستويات الإنفاق الحكومي، قبل الانتخابات وتلبى المطالب ويزداد دعم المتعطلين وتلغى بعض الرسوم من أجل ضمان النجاح في الانتخابات الحكومية.

– **صناع القرار أصحاب الاتجاه الأيديولوجي:** وفق اللأدبيات فإن هذه النوعية من صناع القرار توجه الإنفاق الحكومي بالاتجاه الذي يخدم أولوياته الأيديولوجية سواء جاءت عن طريق الانتخاب الحر أم أتت بأي شكل أخر.

– **أصحاب المصالح** :(**Interest groups**) حيث تلعب بعض الفئات المجتمعية او الاقتصادية دورا كبيرا فى تحديد شكل الإنفاق الحكومي وتحديد أوجه الأولويات(الشركات الكبرى، الاتحادات او النقابات العمالية.

– **برامج الإصلاح الاقتصادي:** مختلف البرامج الإصلاحية التي تتبناها الدول خاصة النامية منها في ضوء ما يعرف ببرنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي.

– **المرحلة التنموية للاقتصاد:** المرحلة التنموية أو وجود الأزمات الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية الدولية كلها عوامل تحدد توجهات الإنفاق الحكومي بصرف النظر عن ما ترفعه النظم السياسية من شعارات حول برمجها الإنفاقية، فالالتزامات الدولية وطبيعة العلاقات بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي هي محددات أساسية في تشكيل هيكل الإنفاق (شحاتة،2009،ص7)

2.2.1.I العوامل المذهبية :يمكن تحديد ثلاث انماط لتطور الفلسفة المذهبية او الإيديولوجية السائدة في الدولة لكل منها حجم معين يناسبه من الانفاق الحكومي من دولة حارسة، متدخلة، منتجة.

3.2.1.Iالعوامل الاقتصادية:

– **مستوى النشاط الاقتصادي:** إن" العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الانفاق الحكومي علاقة طردية، حيث ان كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي ادى ذلك الى إرتفاع حجم النفقات الحكومية، والعكس بالعكس صحيح" (يرقى، اساسيات في المالية الحكومية واشكالية العجز في ميزانية البلدية،2002 ص 19،).

– **الهيكل الاقتصادي:** كلما تقدم وتوسع الهيكل الاقتصادي كلما زاد حجم الدخل القومي، ومن ثم اصبح بإمكان الدولة الحصول على المزيد من الإيرادات لتمويل النفقات الحكومية.

– **اثر او طبيعة البنيان الاقتصادي:** تشير طبيعة البنيان الاقتصادي الى درجة التقدم الاقتصادي التي يتصف بها اقتصاد ما، فالنسبة للدول التي تتميز ببنيان اقتصادي متقدم اي الدول المتقدمة اقتصاديا يلاحظ ارتفاع المبلغ المخصص للإنفاق الحكومي بسبب ضخامة الناتج القومي واتساع نطاق الخدمات الحكومية المقدمة لأفراد المجتمع، في حين الدول التي تتصف ببنيان اقتصادي نامي اي الدول النامية او المتخلفة اقتصاديا فيلاحظ انخفاض الحجم المطلق للإنفاق نسبيا وهذا يعود الى قلة الدخل وضيق نطاق الخدمات (العلي،2013، ص114)؛ وعليه هناك علاقة عكسية بين نسبية الانفاق الحكومي الى الناتج القومي وطبيعة البنيان الاقتصادي.

I.4.2.1.العوامل المالية: تتمثل العوامل المالية في الايرادات المالية للدولة والتي تمثل قيد اساسيا في تحديد حجم الانفاق الحكومي بمعنى قدرة الدولة على التوسع في الانفاق محدد بالإيرادات الحكومية، وتتحدد بشكل اساسي بمجموعة من العوامل هي:

– **المقدرة التكليفية:** تعتبر المقدرة التكليفية من العوامل المالية الاساسية التي تعتمد عليها الدولة في تدبير الايرادات اللازمة لتغطية اوجه الانفاق المتعددة، و **تشمل المقدرة التكليفية القومية** (العبيدي، 2011، ص ص80.78): (حجم الدخل القومي– هيكل الاقتصاد القومي اي نوع النشاط السائد فى الاقتصاد القومي– حالة النشاط الاقتصادي او طبيعة الظاهرة النقدية السائدة – نمط توزيع الدخل القومي – درجة انتاجية الانفاق الحكومي – الحد الأدنى اللازم للمعيشة– تركيب السكان العمري). وكذلك **المقدرة التكليفية الجزئية** ويقصد بها مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة من خلال دخولها تحمل الاعباء المالية للدولة (حشيش، 2001). وتعتمد هذه المقدرة على عاملين (عبدالرحمان و الخشالي، 2006،ص84)، اولهما طبيعة الدخل الذي له علاقة طردية بين درجة استقرار ودورية الدخول الفردية والمقدرة التكليفية للدخل الفردي. وثانيها طرق استخدام الدخل حيث كلما تحسنت مستوى استهلاك الافراد لصالح السلع الكمالية كلما تعززت القدرة المالية للدولة.

– **المقدرة الاقراضية:** ويقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض الحكومية، وهذه المقدرة تتوقف على عاملين هما (العبيدي،2011،ص81)حجم الادخار القومي (علاقة طردية)، وتوزيع الجزء المدخر بين الاقتراض الحكومي والخاص فاذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات الى القطاع الخاص، أما اذا كان العكس فتزداد الفرص امام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة.

– **عمق النظام المصرفي:** ويعكس مدى تطور النظام المصرفي داخل الدولة ويتم قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، بالمعنى كمية النقود الجارية بالاسعار الاجمالي المحلي الناتج=النقدي التعمق درجة ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل على تطور المؤسسات المالية وزيادة نسبة الوساطة المالية وكذا كفاءة تلك المؤسسات في جذب الودائع والمدخرات وبتالي تكوين مصدر مهم من مصادر تمويل النفقات الحكومية.

– **المقدرة الانتاجية (الدومين)** : يقصد "بمصطلح الدومين (**DOMAIN**) جميع املاك الدولة العقارية والمنقولة والصناعية او التجارية التي تملكها الدولة والتي تدر ايرادا ماليا يمول الخزينة، وهذا اللفظ مصطلح فرنسي الاصل تم تداوله في الادبيات العربية للتعبير عن املاك الدولة" (عبدالرحمان و الخشالي، 2006، ص84).

– **المقدرة على الاصدار النقدي الجديد:** ان قدرة الدولة على الاصدار النقدي الجديد تزيد من حجم السيولة النقدية لدى الدولة وتحسن من رصيد الايرادات الحكومية مما يدعم المقدرة المالية للدولة، كما ان هذه القدرة على الاصدار النقدي محدودة تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الاقتصادية المنتهجة للدولة.

– المقدرة في الحصول على الاعانات المالية: إن مقدرة الدولة في الحصول على الاعانات تعزز خزينة الدولة مما يشجع الحكومة على زيادة حجم الانفاق الحكومي الجاري على الخصوص.

I.1.2.1.5عوامل اجتماعية: تتمثل في حجم السكان، البطالة والتوازن الاجتماعي (رشيد،2013، ص60).

I.1.2.1.6.عوامل إدارية : زيادة حجم الجهاز الاداري يؤدي الى زيادة مخصصات تسيير الادارات العمومية، هذا ما يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري (اللوزي و علي محمد، 2013).

I.1.2.1.7 العوامل الامنية : تعتبر العوامل الامنية من الاسباب المباشرة لزيادة الانفاق العسكري، مما يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري(اللوزي و علي محمد، 2013، ص116) .

I.1.2.1.8.عوامل أخرى: ابرزها حجم موارد التمويل المتاحة للحكومة، قيمة النقود، التجارة الخارجية زيادة اعباء خدمة الدين، قيد الموازنة(اللوزي و علي محمد، 2013، ص117).

I. 1.3.النظريات المفسرة لظاهرة زيادة حجم الانفاق الحكومي:

I.1.3.1نظرية واجنر :أصدر الاقتصادي الالماني أدلوف واجنر **(Adloph Wagner)** قانونه عن تزايد النشاط الاقتصادي للدولة ونمو الانفاق الحكومي عام 1892، ويتلخص هذا القانون في انه: (**إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة، بمعدل اكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي**) (الخطيب و شامية، 2007،ص276).

اما الصيغة الرياضية لقانون واجنر فتأخذ الشكل التالي (قدي، 2005، ص17):

حيث: G : حجم الانفاق الحكوميY: الدخل القومي. N: عدد السكان.معY>0ə/ Gə (G/Y=ƒ(Y/N

I.1.3.2الفرضية الكينزية :اهتم كينز بجانب الطلب واعطى اهمية فائقة للانفاق الحكومي باعتباره الاداة الاساسية للسياسة الاقتصادية لاجل الخروج من ازمة الكساد وتحقيق الهدف الرئيسي وهو زيادة الطلب الفعال، وقد وجد كينز علاقة بين زيادة الانفاق ونمو الدخل القومي من خلال الية المضاعف(**multiplier**)، لذى فأنه يفترض ان سببية العلاقة تمتد من الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي .بمعنى ان زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكنزي" (الغالبي و الخيكاني، 2013،ص167).

I.1.3.3اطروحة التركيز التفاضلي لارباح والتكاليف (قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، 2005): حيث حاول كل من الاقتصاديين **Tullour و stiguer** تفسير الظاهرة من خلال أطروحتهما المسمات أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف، من منطلق ان الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من

بعض الاعوان دون آخرين، وطالما تمويل هذة المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون، تنتظم، حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

I.3.1.4قانون باركنسون (1958) **Loi de Parkinson** :"يميل قانون باركنسون المتعلق باتجاه الادارة الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الانفاق الحكومي سواء في الاجل الطويل او القصير على حد سواء "(البنا، 2009، ص51).

I.3.1.5.نظرية بيكوك ووايزمان: قدم كل من الاستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد في دراسة لهما تحت عنوان نمو الانفاق الحكومي في المملكة المتحدة سنة 1961، تفسير التقلبات في الانفاق الحكومي في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890-1955) (ادريس و ناصر، 2012، ص5)، وخلصا الى ان النمو الاقتصادي ليس هو المحدد الوحيد لارتفاع الانفاق الحكومي، وانما هناك عوامل أخرى كالازمات التاريخية (الحروب ، مشاكل الانتاج، البطالة الهيكلية..) لها وزن مهم في تحديد حجم الانفاق .

I.3.1.6.تحليل Colum : يفسر زيادة النفقات الحكومية نتيجة بزيادة الايرادات الحكومية. ويتم التعبير عنها: الحكومية للنفقات السنوي النمو معدل الحكومية الايرادات السنوي النمو معدل=الحكومية النفقات النسبي التغير العام للإيرادات النسبي التغير

I.3.1.7. تفسير Musgrave. R.A. and Musgrave 1979 : فسر زيادة الانفاق الحكومي من خلال نموذج التنمية الذي وضعه "إذ اكد فيه أن المراحل التنمية الاولى تجعل الحاجة ملحة الى الخدمات الاجتماعية الحكومية (مثل الطرق والكهرباء والموانيء) والتي يحجم عنها القطاع الخاص لانخفاض مردودها الاقتصادي وارتفاع تكاليفها ، مما يجعل الحكومة مرغمة على توفيرها لتصبح استثمارات القطاع الحكومي الى اجمالي الاستثما رات مرتفعة جداً ثم تبدأ بالانخفاض في المراحل المتقدمة للتنمية الاقتصادية فترتفع مساهمة القطاع الخاص بالتدريج، وربما لا تنطبق هذه الافكار على الدول النامية الا انها بشكل عام تعبر عن حالات مختلفة للتنمية الاقتصادية لعدد من الدول المتقدمة "(الشامي،2014، ص96).

I.3.1.8. تفسير "جيز" لتزايد النفقات الحكومية: يعزو جيز " ***Jèze*** تزايد النفقات الحكومية إلى تكفل الدولة بوظائف جديدة تستدعي نفقات جديدة، و توسع الدولة في القيام بوظائفها القديمة وعنايتها بها عناية أكبر. ويقول إننا إذا حللنا أسباب زيادة النفقات الحكومية لوجدنا أنها نوعان:

– **أسباب الزيادة الظاهرية:** وأهمها ضعف القوة الشرائية للنقود، إصلاح أساليب تحرير الحسابات الحكومية، التغيرات الطارئة على عدد السكان وعلى اتساع مساحة الدولة، ازدياد استعمال طريقة النفقة الحكومية، وحلول المؤسسات العمومية محل المؤسسات الخاصة.

– **أسباب الزيادة الحقيقية:** أسباب عامة تتمثل في نمو روح التبصر الاجتماعي لدى الحاكمين، أسباب مالية كميل الحكومات إلى الإسراف عند وفرة الإيرادات، أسباب إقتصادية، أسباب إجتماعية، أسباب سياسية.

مما سبق يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على حجم الانفاق الحكومي في اربع مجموعات هي:

- **العوامل الاقتصادية** : (الناتج المحلي الاجمالي ،معدل التضخم ، المستوى الحكومي للأسعار، معدل سعر الصرف، الادخار العائلي، الانفاق الخاص، الصادرات ، الواردات، الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري).
- **العوامل الاجتماعية:** (عدد السكان، معدل البطالة او معدل الاعالة).
- **العوامل المالية** : (الجباية البترولية، الجباية العادية، رصيد الميزانية الحكومية، الاعانات، المديونية الخارجية)
- **العوامل السياسية** : درجة الفساد الاداري.
- **العوامل المؤسسية:** عمق النظام المالي.

II – التعريف بالنموذج القياسي ومتغيراته :

سنحاول من خلال هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح أهم العوامل المحددة للإنفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الجزائر، وذلك بناءا على ما قدمته النظرية الاقتصادية وبحوث العلمية المحكمة (الدراسات السابقة) سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وكذلك ما هو متوفر من وقائع ومعطيات حول الاقتصاد الوطني مستعملين في ذلك طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

II.1. تقديم النموذج وتعريف المتغيرات:

تم حصر مجموعة من المتغيرات المستقلة عددها 12 متغير و التي نعتقد أنها من بين محددات هيكل الإنفاق الحكومي وكذلك حسب طبيعة الاقتصاد الجزائري، وكذلك على ما تم الحصول عليه من إحصائيات بيانية لفترة الدراسة الممتدة من 1980الى2014 من مختلف المصادر الرسمية الوطنية والدولية (الديوان الوطني للاحصائيات، وزارة المالية، البنك الدولي).

II.1.1.المتغيرات التابعة:

- الانفاق الاستثماريIS" ": مجموع نفقات التجهيز بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج)، وقد تم الحصول على البيانات من (الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الجزائرية).
- الانفاق الجاري "CE" : مجموع نفقات التسيير بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج)، ومصدر البيانات من (الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الجزائرية).

II.1.2.المتغيرات المستقلة:

- الجباية العادية "OT ": ويشمل الإيرادات العادية من (الضرائب المباشرة، التسجيل والطابع، الرسوم على رقم الأعمال، حاصل الضرائب المختلفة، الحقوق الجمركية، إيرادات أخرى غير موزعة) بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج) ، ومصدر البيانات هو (الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الجزائرية).
- الجباية البترولية " PF": وتشمل الإيرادات البترولية (الجباية على النفط) بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج) ،ومصدر البيانات هو(الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الجزائرية).

– رصيد الميزانية BB" ": ويعبر عن فرق بين الإيرادات الحكومية و النفقات الحكومية ويعتبر فائض الميزانية كإدخار حكومي ، تم حسابه من طرف الباحث بطرح الإيرادات الحكومية من النفقات الحكومية معبر عنه بالمليون دج وقد تحصلنا على البيانات من (الديوان الوطني للإحصائيات وزارة المالية الجزائرية).

– المديونية الخارجيةFD" ": تعتبر الديون الخارجية كمؤشر لقياس الإستقرار الإقتصادي لبلد ما، وهو من العوامل المالية المؤثرة على الإنفاق الحكومي، كما تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي بالدولار الأمريكي وتم تحويلها إلى العملية المحلية(مليون دح) بضربها في معدل سعر الصرف الجاري.

– الناتج المحلي الإجمالي GDP" ": هو مظهر من مظاهر الإستقرار الإقتصادي و زيادة تعني زيادة الطلب الكلي، بيانات مستمدة من بيانات البنك الدولي.

– معدل التضخم IR" ": يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المؤية في التكلفة حصول المستهلك على متوسط سلة من السلع و الخدمات التي يمكن أن تثبت أو تغير على فترة زمنية محددة ، تم الحصول علي البيانات من (الديوان الوطني الاحصائي ، محفوظ مراد "رسالة دكتوراه 2014").

– معدل سعر الصرف "ER" : ويعبر على عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى(الدولار الامريكي) ومصدر الاحصائيات هو قاعدة بيانات البنك الدولي .

– معدل البطالة UR"" : تعتبر من بين أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية، ويتم التعبير عن معدل البطالة حسب "تعريف المكتب الدّولي للعمل" كنسبة مئوية بين إجمالي القوى العاطلة عن العمل إلى إجمالي القوى النشطة، (الديوان الوطني للإحصائيات، محفوظ مراد "أطروحة دكتوراه").

– عمق النظام المالي DFS: تم قياسه من خلال إستخدام مؤشر درجة التعمق النقدي، وذلك من خلال المعادلة التالية:

درجة التعمق النقدي :M2GDP × 100 مقاسة بمليون دج، وقد تم الحصول على البيانات من (الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية الجزائرية و البنك الدولي).

– الصادرات X" ": مجموع قيمة الصادرات الوطنية السنوية بالعملة المحلية (مليون دج)، كافة البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

– الواردات M" ": هو مجموع ما يتم إستراده مقيم بالعملة المحلية (مليون دج)، ومصدر الاحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي .

–عدد السكان POP" ": إجمالي عدد السكان كل سنة، تم الحصول على البيانات من مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

III– عرض مخرجات الدراسة القياسية:

III .1. **دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية** : بالإعتماد على إختبار ديكي فولر البسيط DF والصاعد ADF مع تحديد درجة التأخير (التباطؤ) "P" لمعرفة نوع الإختبار المطبق، وبإستخدام برنامج**Eviews.9** يمكن عرض نتائج دراسة إستقراريه السلاسل الزمنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) :نتائج دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة.

السلاسل	سلاسل مستقرة في المستوى	سلاسل مستقرة في الفرق الاول	سلاسل مستقرة في الفرق الثاني
متغيرات	-	IR.FD.BB.PF.OT.ER.X.D FS.UR	IS .GDP.CE.POP.M
نوعها	-	DS	DS

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.9

- تقدير نموذج الانفاق الجاري الحكومي:

III .2. **تحديد الشكل الرياضي للنموذج** : يمكن صياغة دالة الإنفاق الجاري الحكومي في الجزائر بناء على معيار قوة**R square** (بهلول،2015 ،ص 151) لكل من دالة خطية ودالة لوغارتمية.

من خلال الملاحق رقم (1) و بمقارنة مع قيمة **R square** نستنتج أن أغلب العلاقات بين المتغيرات المستقل و المتغير التابع يعبر عنها بشكل خطي، كما أن التعبير على دالة الإنفاق الجاري الحكومي بدلالة الزمن بشكل خطي لها أكبر معامل تحديد **R square**=0.74 مقارنة بدالة الانفاق الحكومي الجاري بشكل لوغاريتمي **R square**=0.44، وعليه فأحسن صيغة رياضية للتعبير على دالة الإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر هي في شكل خطي متعدد من الشكل:

$$CEt= BO +B1PFt+B2Ott +B3BBt+B4FDt +B5GDPt+ B6BBt+ B7ERt+ B8BCPIt +B9Xt+B10Mt +B11POPt+B12URt+B13DFSt$$

$$t=1.2.3.4.....35$$

III .1.2. **تحديد التوقعات القبلية:** بناءا على ما قدمته النظريات الإقتصادية، حيث يتم إختبار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدرة بمدي تطابقها مع النظرية الإقتصادية من حيث إشارتها وحجمها.

$$\mathbf{(GE= F(OT ,PF,BB ,FD.GDP,IR,ER,CPI,UR,DFS, X,M,POP}$$

$$\mathbf{0}\geq 3B ,BO$$

$$\mathbf{0\leq B1,B2,B4, B5, B6, B7, B8, B9, B10, B11, B12, B13}$$

III .2.2. **تحديد معادلة الانحدار:** يتم بإستخدام طريقة المربعات الصغيرة العادية OLS والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية لما لها من خصائص **BLUE**، ويتم ذلك بالإستعانة ببرنامج **EVIEWS.9** ، وباستخدام تقنية **Stepwise** باستخدام برنامج spss.20 تم الحصول على احسن نموذج مقدر الموضح في الملحق رقم (2)، ومن خلاله يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

CE = -0.5159*BB + 0.1653*GDP - 0.5790*M + 1.2981*OT + 0.3190*PF
R^2 adjustd=0.99 F-stat=1358.46 Dw=1.78 ob=35

III .3. تقييم جودة النموذج القياسي المقدر:

III .1.3. –التقييم الاحصائي:

قيمة معامل التحديد R^2 تساوي0.99 بمعني أن 99% من التغيرات التي تحصل في الانفاق الجاري مشروحة بواسطة متغيرات النموذج، وهناك قيمة ضئيلة أقل من 1% ترجع إلى عوامل أخرى.

كما أن القيمة المحسوبة لفيشر **1358.46** FCaL = أكبر من القيمة المجدولة **= =F(5–29)** **2.54** Ftabومنه النموذج معنوي ككل وتأثيره موضوعي وحقيقي، ويلاحظ من الملحق رقم (3) في قائمة الملاحق مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية.

وبالنسبة للمعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج نجد أن جميع معلمات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوي معنوية 5% ويظهر ذلك أيضا من خلال قيمة ستودنت المحسوبةTcal **=2.04=T(29) <** Ttab، ومنه فان جميع معاملات النموذج ذات معنوية جيدة ولها تأثير قوي وجيد في النموذج.

III .2.3. التقييم القياسي : يبين الجدول التالي أهم الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج والتي من خلالها يمكن الحكم على جودة النموذج .

الجدول رقم (2): اختبارات جودة أحسن نموذج مقدر للإنفاق الجاري

نوع الاختبار	فرضية العدم	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	لا يوجد ارتباط ذاتي	Obs*Rsquared = 1.21	0.545
JARQUE-BERA	البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا	$\chi 2$ = 5.59	0.06
Heteroskedasticity Test: ARCH	تجانس حد الخطأ.	$\chi 2 = 0.194$	0.659
Ramsey reset test	عدم ملائمة صياغة النموذج	F – STAT = 0.37	0.69

المصدر: من مخرجات eviews.9

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

– بما أن القيمة المحسوبة $^2LM = n^*R^2 = 0.262 < \chi^2_{p=2} = 5.99$ عند مستوى المعنوية 5% مما يعني قبول فرضية العدم وذلك ما ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- تم استخدام إختبارJARQUE-BERA للتحقيق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر التوزيع الطبيعي، من خلال النتائج نلاحظ ان قيمة الاختبار تساوي (J-B=5.59) بالاحتمال بلغ (pro-value= 0.06) أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.

- للتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ نستخدم اختبارARCH فكانت النتائج تشير ان قيمة الاختبار N*R-squared=0.194 باحتمال قدر بـ(p-value=0.659) اكبر من 0.05، ويتضح من ذلك رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص على تجانس تباين حد الخطأ.

- يشير اختبار Ramsey reset test الى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر وذلك من خلال القيمة الاحتمالية F-Statistic، نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (p-value=0.69> 0.05) وهذا ما يثبت صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر.

III .3.3. التقييم الاقتصادي:

خلال فترة الدراسة تتمثل أهم العوامل المفسرة لتطور حجم الإنفاق الجاري في الجزائر من (الجباية البترولية، الجباية العادية، رصيد الميزانية، الناتج المحلي الاجمالي، الواردات)، حيث أن كل من الناتج المحلي الاجمالي، الواردات والجباية العادية هم محدداته الاساسية، تبين نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين الجباية البترولية والإنفاق الجاري، ويتضح لنا من خلال حساب المرونة أن زيادة الإيرادات البترولية بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بـ 0.23%، أما بما يتعلق بالجباية العادية فهي من المحددات الاساسية للإنفاق الجاري، حيث هناك علاقة طردية بينهما حيث نجد أن زيادة الجباية العادية بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بـ0.59%، وهناك علاقة عكسية بين رصيد الميزانية والإنفاق الجاري، فزيادة عجز الميزانية قد يؤدي الى قيام الحكومة بتخفيض الانفاق الجاري، كما يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الجاري، فارتفاعه بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بـ 0.71%، أما فيما يخص الواردات فهناك علاقة عكسية مع الإنفاق الجاري، واتضح من خلال حساب المرونة أن ارتفاع الواردات بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الانفاق الجاري بـ 0.69%. ويفسر ذلك بزيادت الواردات المخصصة للإنفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري.

III .4. تقدير نموذج الانفاق الاستثمار الحكومي:

III .1.4. تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يمكن صياغة دالة الإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر بناء على معيار قوةR square لكل من دالة خطية ودالة لوغارتمية.

من خلال الملحق رقم (4) و بمقارنة مع قيمة **R square** نستنتج أن أغلب العلاقات بين المتغيرات المستقل و المتغير التابع يعبر عنها بشكل خطي، كما أن التعبير على دالة الإنفاق الاستثماري الحكومي بدلالة الزمن بشكل خطي لها أكبر معامل تحديد R square=0.73 مقارنة بدالة الانفاق الحكومي بشكل

لوغاريتمي **R square=0.42** ، وعليه فأحسن صيغة رياضية للتعبير على دالة الإنفاق الحكومي في الجزائر هي في شكل خطي متعدد من العلاقة:

BO =ISt
Mt10B+Xt9B+BCPIt8B+ERt7B+BBt6B+GDPt5B+FDt4B+BBt3B+OTt2B+PFt1B+
t=1.2.3.4.....35 DFSt13B+URt12B+POPt11B+

III .2.4. تحديد التوقعات القبلية: بناءا على ما قدمته النظريات الإقتصادية، حيث يتم إختبار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدرة بمدي تطابقها مع النظرية الإقتصادية من حيث إشارتها

IS= F(OT ,PF,BB ,FD.GDP,IR,ER,CPI,UR,DFS, X,M,POP (
BO ,B0≥3

0≤B1,B2,B4, B5, B6, B7, B8, B9, B10, B11, B12, B13

III .3.4. تحديد معادلة الانحدار: يتم بإستخدام طريقة المربعات الصغيرة العادية OLS والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية لما لها من خصائص BLUE، ويتم ذلك بالإستعانة ببرنامج EVIEWS.9 ، وباستخدام تقنية Backward باستخدام برنامج spss.20 تم الحصول على احسن نموذج مقدر الموضح في الملحق رقم (5)، ومن خلاله يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

IS = - 0.3625*BB - 0.1976*GDP + 0.5845*M + 0.4945*PF + 0.1592*X
R^2 adjustd=0.99 F-stat=1114.86 Dw=1.4510 ob=35

III .5. تقييم جودة النموذج القياسي المقدر:

III .1.5. التقييم الاحصائي:

قيمة معامل التحديد R^2 تساوي**0.99** بمعني أن **99%** من التغيرات التي تحصل في الانفاق الاستثماري مشروحة بواسطة متغيرات النموذج، وهناك قيمة ضئيلة أقل من 1% ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج. كما **أن** القيمة المحسوبة لفيشر FCaL **=1114.86** أكبر من القيمة المجدولة **= =F(5-29)** Ftab **2.54** ومنه النموذج معنوي ككل، وما يؤكد المعنوية الجيدة للنموذج المقدر مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية (الملحق رقم6). وبالنسبة للمعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج نجد أن جميع معلمات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوي معنوية 5% ويظهر ذلك أيضا من خلال قيمة ستودنت المحسوبةTcal **=T(29)=2.04** > Ttab، ومنه فان جميع معاملات النموذج ذات معنوية جيدة و لها تأثير قوي وجيد في النموذج.

III .2.5. التقييم القياسي :

يلخص الجدول التالي اهم الاختبارات المتعلقة بالتقييم القياسي للنموذج المقدر والتي من خلالها يمكن الحكم على جودة النموذج من عدمه.

الجدول رقم (3): اختبارات جودة أحسن نموذج مقدر للإنفاق الاستثماري

نوع الاختبار	فرضية العدم	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	لا يوجد ارتباط ذاتي	= N*R Squared 4.543	0.103
JARQUE-BERA	البواق تتوزع توزيعا طبيعيا	$\chi 2$ 0.052 =	0.973
Heteroskedasticity Test: ARCH	تجانس حد الخطأ.	$2 = 0.783$	0.676
Ramsey reset test	عدم ملائمة صياغة النموذج	F –STAT = 0.766	0.474

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews.9

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وذلك باستخدام اختبار LM Test حيث ان القيمة الاحتمالية للإحصائية 0.103 أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم وذلك ما ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لكون القيمة الاحتمالية (**pro-value= 0.973**) أكبر من 0.05.

- عدم وجد مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ باستخدام اختبار**ARCH** حيث ان قيمة الاختبار تساوي **N*R-squared=0.783** باحتمال قدر بـ(**p-value=0.676**) اكبر 0.05، ويعني ذلك رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص على تجانس تباين حد الخطأ.

- يشير اختبار **Ramsey reset test** الى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر وذلك من خلال القيمة الاحتمالية **F-Statistic**، حيث نلاحظ ان **0.05 <p-value=0.474**)) وهذا ما يثبت صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر.

III .3.5. التحليل الاقتصادي:

تتمثل اهم محددات الانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر في (الجباية البترولية، الناتج المحلي الاجمالي، رصيد الميزانية، الواردات، الصادرات)، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي والواردات هما المحددان الأساسيان له.

-تبين نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين الجباية البترولية والإنفاق الاستثمار، ويتضح لنا من خلال حساب المرونة أن زيادة الإيرادات البترولية بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بـ 1.01%.

-أما بما يتعلق بالجباية العادية فإنها بدون معنوية إحصائية في النموذج ما يؤكد أثرها الهامشي على الانفاق الاستثماري.

هناك علاقة عكسية بين كل من رصيد الميزانية والناتج المحلي الاجمالي على الإنفاق الاستثماري، كما نرى من خلال حساب المرونة أن زيادة الناتج المحلي بـ1 % يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري ب 1.4599% ويفسر ذلك بان الزيادة في GDP توجه الى زيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري.

- هناك علاقة طردية بين الصادرات والواردات على حجم الإنفاق الاستثماري، حيث أن تأثير الواردات أكبر من تأثير الصادرات، فزيادة الواردات بـ 100% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري 120%، بينما زيادة الصادرات بـ 100% تؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري بـ 43%.[1].

IV- الخلاصة :

أظهرت النتائج عموما توافقا مع إفتراضات النظرية الإقتصادية والدرسات السابقة، حيث توصلت الدراسة الى:

- هناك توجه للدولة نحو زيادة الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري بداية من عام 1999، رغم ذلك يبقى الانفاق الجاري يحتل النسبة الأكبر من الانفاق العام.

- محددات الانفاق الجاري تتمثل في الجباية البترولية (علاقة طردية)، الجباية العادية (علاقة طردية)، والناتج المحلي الاجمالي(علاقة طردية)، الواردات ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث أن كل من الناتج المحلي الاجمالي، الواردات والجباية العادية هم محدداته الاساسية.

- محددات الانفاق الاستثماري تتمثل في الجباية البترولية (علاقة طردية)، الصادرات (علاقة طردية)، الواردات(علاقة طردية)، الناتج المحلي الاجمالي ورصيد الميزانية بعلاقة عكسية، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي والواردات هما المحددان الأساسيان له.

- زيادة الناتج المحلي الاجمالي1% يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري بنسبة0.71ن% وانخفاض الانفاق الاستثماري بنسبة 1.45%.

- تؤثر الجباية البترولية طرديا على كل من الإنفاق الجاري والاستثماري فزيادتها بنسبة 100% يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري بنسبة 23% و زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة10.1%، وهذا ما لمسناه من خلال تحليل تطورهما، حيث أنه بداية من سنة 1999 ونتيجة زيادة الايرادات البترولية بسبب ارتفاع اسعار البترول هناك توجه لزيادة الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري.

- تعتبر الجباية العادية من محددات الاساسية للإنفاق الجاري فزيادتها بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري بنسبة 0.59 %، في حين لا ترتبط بالإنفاق الاستثماري.

– هناك علاقة طردية بين الصادرات وحجم الإنفاق الاستثماري، فزيادة الصادرات بنسبة 100% تؤدي إلى زيادته بنسبة 43%، في حين لا تأثر على الإنفاق الجاري.

– هناك علاقة طردية بين الواردات وحجم الإنفاق الاستثماري، فزياد الواردات بنسبة 100% تؤدي إلى زيادته بـ120%. غير ان لها علاقة عكسية مع الانفاق الجاري، فزيادة الواردات بنسبة 100% تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الجاري 69 %.

– معدل البطالة بدون معنوية إحصائية في النموذج ما يؤكد أثره الهامشي في التأثير على حجم الإنفاق الجاري و الاستثمار، فهو ليس من أولويات الحكومة.

– رصيد الميزانية العامة يؤثر سلبيا على حجم الانفاق الجاري، كما أنه لا يؤثر على حجم الانفاق الاستثماري في الجزائر.

– لم يؤثر التضخم على حجم الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الجزائر خلال فترة الدراسة، فهو ليس من محدداته وهذا لا يعني أنه لا يؤثر على هيكل الانفاق الحكومي ولكن تأثيره قليل مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

– زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي، بينما لا تؤثر على الانفاق الجاري،

– عمق النظام المالي ليس من محددات شقي الانفاق الحكومي في الجزائر بسبب ضعف أداء الجهاز المصرفي وعدم وجود سوق مالي كفء.

– معدل سعر الصرف دون معنوية إحصائية في النموذجين، فهو لا يؤثر على كل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر.

– يخضع حجم شقي الانفاق الحكومي في الجزائر إلى متغيرات إقتصادية بدرجة أساسية ولا يرتبط بالمتغيرات الاجتماعية، فزيادة حجم البطالة مثلا لا يؤدي الا زيادة الانفاق الجاري او الانفاق الاستثماري في الجزائر.

الـتوصيات:

إستنادا إلى النتائج المتوصل إليها و بحسب طبيعة الدراسة يمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الإعتبار من قبل المهتمين بوضع السياسة الاقتصادية وتتلخص فيما يلي:

– تنويع مصادر الايرادات العامة وعدم الإعتماد على الجباية البترولية في تمويل الانفاق الاستثماري الحكومي خاصة.

– اشراك القطاع الخاص في تشييد مشاريع البنية التحتية لقليل الضغوط المفروضة على الدولة.

– عدم الاعتماد على زيادة الضرائب لتمويل الانفاق العام، لأن زيادة الضرائب تؤدي لزيادة الانفاق الجاري ولا تؤدي لزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي.

– إستثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع استثمارية من أجل ضمان موارد مالية جديدة.

– زيادة الصادرات خارج المحروقات لتوفير موارد مالية أكثر إستقرارا.

– تطوير السوق المالي الذي من شأنه ان يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية وتوفير مصادر لتمويل شقي الانفاق الحكومي.

– ضرورة الإعتماد على طرق التحليل الإحصائي والنماذج الإقتصادية في بناء السياسات الإقتصادية.

– الإحالات والمراجع :

-c.okafo ،Eiya o .(2011) .Determinants of Growth in Govermment Expenditure an Emmpirical analysis of nigeria .Research of business Management .

-usenobong k AKPAN .(2013) .long term determinants of goverment ExGSnditure:a disaggregated analysis of Nigeria .Jurnal studes in social .،(1) 5 87

-الجمهورية الجزائرية. (10 07, 1984). المادة 20 من القانون 17/84. الجريدة الرسمية ، ص ص 199-198.

-الجمهورية الجزائرية. (10 07, 1984). مرجع سبق ذكره ، ص 1042.

-جمال يرقى. (2002). اساسيات في المالية الحكومية واشكالية العجز في ميزانية البلدية. مذكرة ماجستير ، 19. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر3. ص 19.

-جمال يرقى. (2011). اشكالية العجز في ميزانية البلدية- دراسة حالة بلديات دائرتي وزة والمدية لولاية المدية. اطروحة دكتوراه ، 203. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر3. ص 198.

-جمال يرقي. (2011). اشكالية العجز في ميزانية البلدية- دراسة حالة بلديات دائرتي وزة والمدية لولاية المدية. مرجع سبق ذكره. ص ص 199-198.

-خالد شحاتة الخطيب، و احمد زهير شامية. (2007). اسس المالية الحكومية (الإصدار 3). الاردن: دار وائل للنشر. ص276.

-دحماني محمد ادريس، و عبدالقادر ناصر. (2012). النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق ابحكومي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمانجمنت، العدد (11)، ص 5.

-ساطور رشيد. (2013). محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية للفترة 1970-2010. اطروحة دكتوراه ، 60. العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر3. ص 60.

-سعيد علي العبيدي. (2011). اقتصاديات المالية الحكومية (الإصدار 1). عمان: دار دجلة. ص ص 78-80.

-سعيد علي العبيدي. (2011). مرجع سبق ذكره. ص81.

-سلامي الشامي. (2014). تحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009. مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد 9 العدد(36)، ص 96.

-سليمان احمد اللوزي، و خليل علي محمد. (2013). المالية الحكومية. عمان: دار زهران. ص ص 116-117.

-عادل احمد حشيش. (2001). اصول الفن المالي للاقتصاد الحكومي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. ص 62.

-عادل فليح العلي. (2013). مالية الدولة (الإصدار 1). عمان: دار زهران. ص 114.

-عبد القادر قداري. (2014). اثر النمو السكاني الاقتصادي على النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012. مذكرة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر: جامعة الشلف.

-عبد المجيد قدي. (2005). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (الإصدار 3). بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.ص 17.

-عبد المجيد قدي. (2005). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (الإصدار 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 17.

-عبدالله شحاتة. (23-24 12, 2009). الاقتصاد السياسي لتحديد اولويات الانفاق الحكومي رؤية عامة. تحديد اولويات الانفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية. ص 7.

-عبدالله شحاتة. (مرجع سبق ذكره ، صفحة 7.

-علي يوسف المزروعي. (2012). الانفاق الحكومي ةاثر على التوازن الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة. اطروحة دكتوراه . اقتصاد، جامعة دمشق.

-كريم سالم حسين الغالبي، و نزار كاظم الخيكاني. (2013). الانفاق الحكومي واختبار فانجر في العراق للمدة 1975-2010 تحليل قياسي. مجلة جامعة نوروز،العدد (3)، ص 167.

-محمد البنا. (2009). اقتصاديات المالية الحكومية. مصر: الدار الجامعية، ص 51.

-مهما محمد نافذ بهلول. (2015). المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية - دراسةقياسية. مذكرة ماجستير ،اقتصاديات التنمية، فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة. ص 151.

-نوزاد عبد الرحمان، و منجد عبد اللطيف الخشالي. (2006). المدخل الحديث في اقتصاديات المالية الحكومية. عمان: دار المناهج. ص 84.

-نوزاد عبد الرحمان، و منجد عبداللطيف الخشالي. (2006). مرجع سبق ذكره. 84.